

برنامج تطوير
القطاع المالي



برنامج تطوير القطاع المالي

النشرة الربعية - الربع الثالث 2019م

رؤية VISION
2030

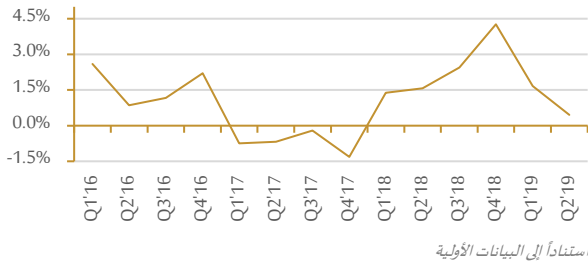


أهم الملامح: عجز في ميزانية الربع الثالث 2019، نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني

نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني 2019 (%)*

- ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة لعام 2010) بنسبة 0.5% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2019. متراجعا من النمو المحقق في الربع الأول من عام 2019 البالغ نسبته 1.7%.
- جاء نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مدفوعاً بالقطاع غير النفطي الذي ارتفع بنسبة 2.9% على أساس سنوي، في حين سجل القطاع النفطي انخفاضاً بنسبة 3.0% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2019.
- وشكل القطاع غير النفطي 57.3% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقارنة بنسبة 57.7% في الربع الأول من عام 2019 و 55.9% في الربع الثاني من عام 2018.
- تشير تقديرات وزارة المالية في البيان التمهيدي الصادر للعام المالي 2020 الى تعديل توقعات النمو للناتج المحلي الإجمالي للعام المالي 2019 إلى 0.9%.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي (%)



* استناداً إلى البيانات الأولية

مؤشر مديري المشتريات

ارتفع مؤشر مديري المشتريات للمملكة العربية السعودية ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى 57.3 في سبتمبر 2019 من 57.0 في أغسطس 2019، وذلك بفضل تسارع وتيرة النمو في مستويات الإنتاج والتوظيف. وتشير قراءة المؤشر فوق 50 إلى حدوث توسع في النشاط؛ وفي المقابل تشير قراءة المؤشر تحت 50 إلى حدوث انكماش.

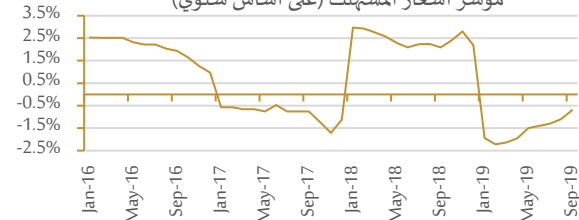
مؤشر مديري المشتريات



مؤشر أسعار المستهلك

انخفض مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0.7% على أساس سنوي في سبتمبر 2019، ليوصل معدلاته السالبة للشهر التاسع على التوالي. وتراجعت أسعار المساكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 5.6%؛ بينما شهدت أسعار التعليم والمطاعم والفنادق زيادة بنسبة 2.3% و 1.9% على التوالي.

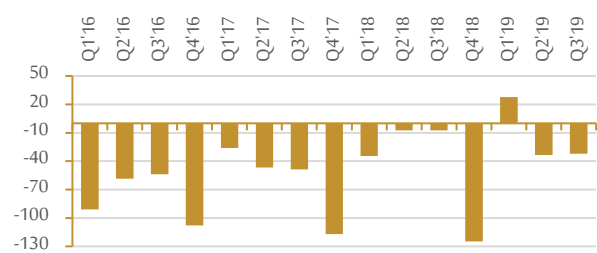
مؤشر أسعار المستهلك (على أساس سنوي)



ملحات على ميزانية الربع الثالث 2019

- سجلت المملكة العربية السعودية عجزاً قدره 32.2 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2019 مقارنة مع عجز يبلغ 7.3 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2018.
- انخفض إجمالي الإيرادات بنسبة 7% على أساس سنوي إلى 207.2 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2019. حيث تراجعت إيرادات القطاع النفطي بنسبة 14% على أساس سنوي إلى 131.8 مليار ريال سعودي، في حين ارتفعت إيرادات القطاع غير النفطي بنسبة 9% على أساس سنوي إلى 75.4 مليار ريال سعودي. وشهدت الإيرادات من الضرائب على السلع والخدمات في إطار إيرادات القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 22% على أساس سنوي إلى 37.6 مليار ريال سعودي.
- ارتفع إجمالي النفقات بنسبة 4% على أساس سنوي إلى 239.4 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2019.
- ارتفع الدين العام إلى 655.6 مليار ريال سعودي بنهاية الربع الثالث من عام 2019 مقارنة بمبلغ 627.8 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2019.

عجز/ فائض الميزانية (مليار ريال سعودي)



- ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 8% إلى 713.3 مليار ريال سعودي، بينما ارتفع إجمالي النفقات بنسبة 5% على أساس سنوي إلى 751.2 مليار ريال سعودي خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2019.
- شهد الاقتراض الداخلي والخارجي خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2019 إضافة 96.8 مليار ريال سعودي (56.1 مليار ريال سعودي من الاقتراض الداخلي و 40.8 مليار ريال سعودي من الاقتراض الخارجي).

برنامج تطوير القطاع المالي يعقد ورشة عمل حول المصرفية المفتوحة

عقد برنامج تطوير القطاع المالي ورشة العمل الثانية للعام 2019م حول تطوير المصرفية المفتوحة. حيث شهدت الورشة حضور العديد من الجهات الرسمية ذات العلاقة إضافة إلى خبراء ومهتمين في القطاع المالي. وهدفت الورشة إلى مناقشة مفهوم المصرفية المفتوحة وشرح آلياتها وأهدافها وفوائدها للقطاع المالي، إضافة إلى استطلاع مرئيات المشاركين حول هذه المبادرة. ومن المتوقع أن تحقق هذه المبادرة قيمة مضافة إلى القطاع المالي السعودي عن طريق تعزيز نمو وتطوير شركات التقنية المالية وزيادة حصة المعاملات غير النقدية وزيادة الفاعلية في القطاع. كما تساهم هذه المبادرة في تحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجية المرتبطة مباشرة برؤية المملكة 2030 ومن ضمنها تنمية الاقتصاد الرقمي والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.



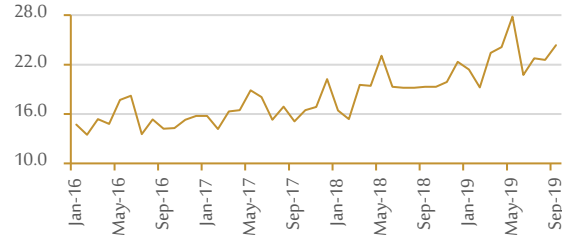
الاقتصاد الكلي والسوق المالية

مراجعة الاقتصاد الكلي

عمليات نقاط البيع

ارتفع إجمالي مبالغ عمليات نقاط البيع بنسبة 26.2% على أساس سنوي إلى 24.4 مليار ريال سعودي في سبتمبر 2019 من 19.3 مليار ريال سعودي في سبتمبر 2018. وفي الربع الثالث من عام 2019، بلغ إجمالي مبالغ عمليات نقاط البيع 69.7 مليار ريال سعودي (بارتفاع نسبته 20.8% على أساس سنوي وانخفاض بنسبة 4.1% على أساس ربعي).

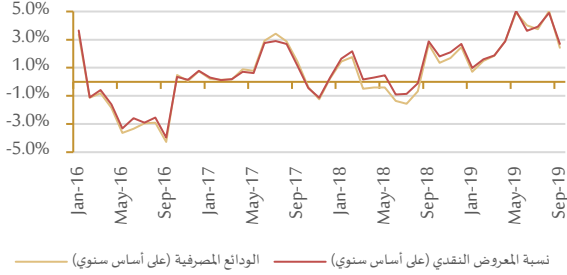
عمليات نقاط البيع (مليار ريال)



نمو المعروض النقدي (ن 3) والودائع المصرفية (%)

ارتفع المعروض النقدي (ن 3) بنسبة 2.7% على أساس سنوي في سبتمبر 2019. وحقق المعروض النقدي (ن 1) نمواً بنسبة 6.4% على أساس سنوي، في حين انخفضت الودائع الزمنية والادخارية انخفاضاً طفيفاً على أساس سنوي. وارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 2.4% على أساس سنوي.

نمو عرض النقود و الودائع المصرفية

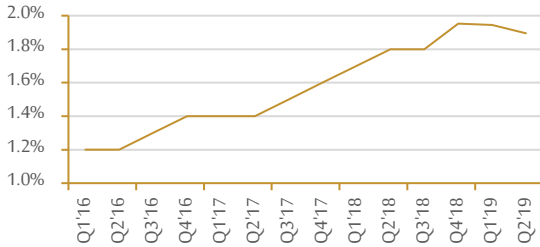


نسبة المعروض النقدي (على أساس سنوي) — الودائع المصرفية (على أساس سنوي)

القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض (نسبة القروض المتعثرة)

استقرت نسبة القروض المتعثرة عند 1.9% في الربع الثاني من عام 2019 (أحدث البيانات المتاحة) مقارنة بالربع الأول من عام 2019.

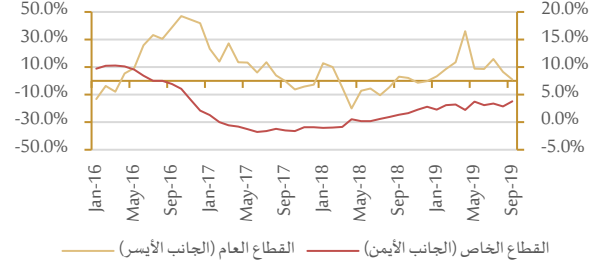
نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض



نمو الائتمان المصرفي (%)*

حقق الائتمان المصرفي (للقطاعين العام والخاص) نمواً بنسبة 3.7% في سبتمبر 2019 على أساس سنوي وبنسبة 1.6% على أساس ربعي. وشهد الائتمان القطاع العام ارتفاعاً بنسبة 1.0% على أساس سنوي، وبنسبة 0.8% على أساس ربعي. وارتفع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بنسبة 3.8% في سبتمبر على أساس سنوي وارتفع بنسبة 1.7% على أساس ربعي.

نمو الائتمان المصرفي (على أساس سنوي) (القطاع العام مقابل القطاع الخاص)



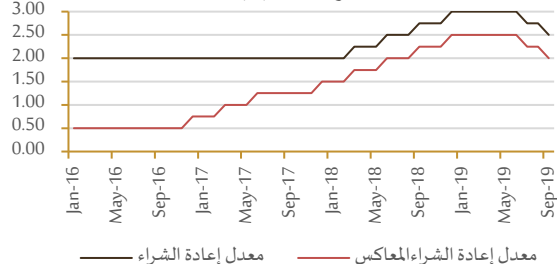
القطاع الخاص (الجانب الأيمن) — القطاع العام (الجانب الأيسر)

* الائتمان المصرفي للقطاع العام لا يشمل السندات الحكومية وشبه الحكومية

أسعار الفائدة

خفّضت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) معدلي إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس مرتين خلال الربع الثالث من عام 2019 بمقدار 25 نقطة أساسية لكل منهما (في يوليو وسبتمبر). وتم خفض معدل إعادة الشراء إلى 2.5% في سبتمبر 2019 مقارنة بنسبة 3.0% في يونيو 2019. في حين تم خفض معدل إعادة الشراء المعاكس إلى 2.0% مقارنة بنسبة 2.5% في يونيو 2019. ويأتي ذلك استمراراً لنهج المؤسسة في تعزيز الاستقرار النقدي.

أسعار الفائدة (%)



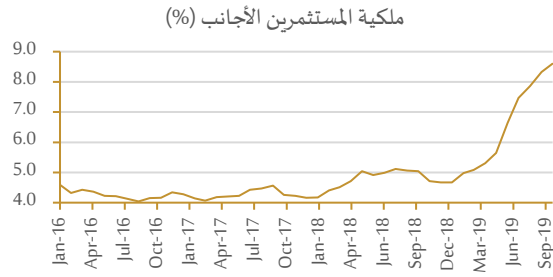
معدل إعادة الشراء — معدل إعادة الشراء المعاكس



نظرة عامة على الأسواق المالية

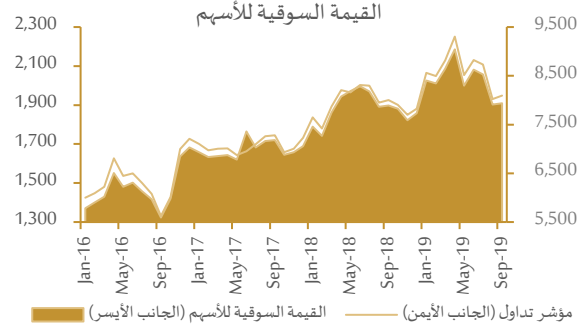
ملكية المستثمرين الأجانب

شهدت ملكية المستثمرين الأجانب في الأسهم السعودية ارتفاعاً في الربع الثالث من عام 2019 إلى 8.6% في سبتمبر 2019 مقارنة بنسبة 7.5% في يونيو 2019 وبنسبة 4.7% في ديسمبر 2018. ويعكس هذا جاذبية السوق المالية السعودية مع تنامي ثقة المستثمرين بعد عمليات إدراج السوق السعودية في مؤشري مورجان ستانلي (MSCI) وفوتسي (FTSE) للأسواق الناشئة.



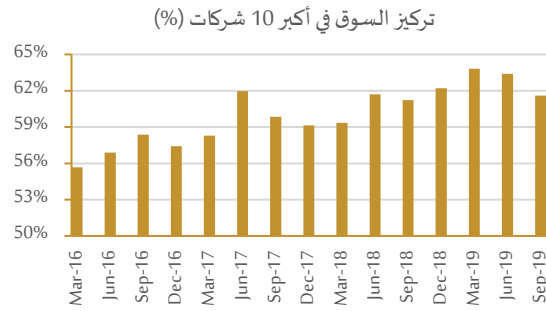
تداول والقيمة السوقية للأسهم

حقق مؤشر سوق الأسهم السعودية (تداول) ثاني أفضل أداء في سبتمبر 2019 على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي حيث ارتفع بنسبة 0.9% على أساس شهري وبنسبة 3.4% منذ بداية العام حتى تاريخه. كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم في سوق الأسهم السعودية بنسبة 2.7% منذ بداية العام حتى تاريخه وبنسبة 10.9% في العامين الأخيرين.



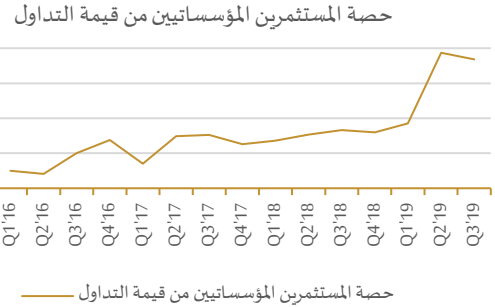
تركيز السوق في أكبر 10 شركات

انخفضت القيمة السوقية لأكثر 10 شركات مدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) إلى 61.4% بنهاية سبتمبر 2019، مقارنة بنسبة 63.1% المسجلة في نهاية يونيو 2019.



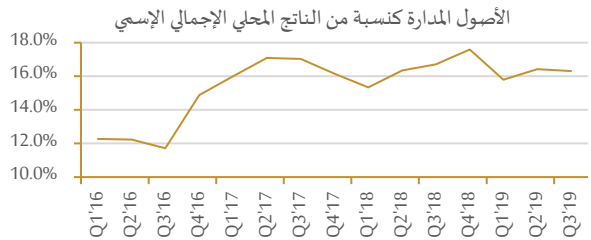
حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول

انخفضت حصة المستثمرين المؤسساتيين من إجمالي قيمة التداول في الربع الثالث من عام 2019 إلى نسبة 47.8% في المتوسط على أساس ربعي مقارنة بنسبة 49.9% في الربع الثاني من عام 2019.



الأصول المدارة (% من الناتج المحلي الإجمالي)

انخفضت نسبة الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بشكل طفيف لتصبح 16.3% خلال الربع الثالث لعام 2019م مقارنة بنسبة 16.4% في الربع الثاني من عام 2019م. وعلى أساس سنوي ارتفعت نسبة الأصول المدارة بنسبة 11%





أهم اللحظات عن تطورات القطاع المالي

ساما: نجاح تجريبي "فتح الحسابات البنكية" و"تحديث بيانات اعرف عميلك" عن بُعد

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، (نجاح تجريبي تقديم خدمة فتح الحسابات البنكية للأفراد عن بعد وخدمة تحديث بيانات اعرف عميلك عن بُعد) في إطار البيئة التجريبية التنظيمية (Sandbox) الخاصة بسوق الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة في المملكة، وذلك بمشاركة 12 بنكاً ومصرفاً عاملة في السوق المحلية.

وتأتي هذه الخطوة لتحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجية المتمثلة في ربط البيئة التجريبية الخاصة بالمؤسسة مباشرةً ببرنامج تطوير القطاع المالي ورؤية المملكة 2030، التي تسعى إلى تعزيز النمو الاقتصادي والنهوض بأنشطة الاستثمار والتحول نحو مجتمع غير نقدي وتعزيز مبدأ الشمول المالي. كما تهدف بيئة المؤسسة التجريبية (Sandbox) إلى استقطاب المؤسسات المالية والشركات المحلية والعالمية المتخصصة في مجال التقنية المالية التي تتطلع إلى الاستفادة من التقنية الحالية أو الجديدة لتقديم منتجات أو خدمات مالية مبتكرة إلى الأسواق السعودية.

مؤسسة النقد تُطلق حملة توعوية تحت شعار "وعي مالي أكثر"

أطلقت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" حملة توعوية واسعة تحت شعار "وعي مالي أكثر" وذلك من خلال فروعها المنتشرة في مناطق المملكة. وتُعَدُّ هذه الحملة، التي تستهدف أكبر شريحة ممكنة من فئات المجتمع من خلال تنظيم معارض توعوية داخل المراكز التجارية، ضمن جهود المؤسسة المستمرة في تنظيم الحملات التوعوية والتثقيفية بين الجمهور والتي تسعى من خلالها لرفع الوعي المالي والمعرفي لدى المتداولين بالنقد، إلى جانب خصائص العملة الوطنية والعلامات الأمنية الظاهرة للتعريف بالورقة السليمة، وتعزيز السلوك الإيجابي في التعامل مع فئات العملة المعدنية بجميع فئاتها، والتشجيع على استخدامها في التعاملات اليومية، وتنمية ثقافة الادخار.

وتأتي هذه الحملة التوعوية في إطار برنامج تطوير القطاع المالي الذي يهدف إلى بناء قطاع مالي متطور ومتنوع وفعال لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، من خلال تطوير وتعميق مؤسسات القطاع المالي، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي لدى كافة شرائح المجتمع.

بيان من مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن تنظيم أحكام مزاولة الشخص ذي الصفة الطبيعية أو المعنوية تمويل سلع منشأته أو خدماته لزيائنه، وإصدار المؤسسة قواعد تنظيمية جديدة لشركات التمويل الاستهلاكي

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي ضوابط وتعليمات تنظم مزاولة الشخص ذي الصفة الطبيعية أو المعنوية (التاجر) تمويل سلع منشأته أو خدماته لزيائنه، وذلك من خلال جهات التمويل المرخص لها من المؤسسة، وقد أجازت الضوابط الصادرة عن المؤسسة لجهات التمويل بإسناد خدماتها أو جزء منها إلى التاجر أو إلى جهة أخرى وفقاً للقواعد ذات الصلة، مع الإشارة إلى أن هذه الضوابط لا تشمل تمويل العقارات.

ومن منطلق سعي المؤسسة الدائم إلى تنظيم وتطوير القطاع المالي، وزيادة التنافسية، وتعزيز مستوى الشمول المالي لفئات المجتمع كافة، فقد قررت المؤسسة تخفيض بعض متطلبات الحصول على الترخيص بممارسة الأنشطة التمويلية وذلك لهدف تمكين شركات تمويل جديدة.

اكتمال انضمام تداول إلى مؤشر "إم إس سي آي" ومؤشر "ستاندرد أند بورز داو جونز" للأسواق الناشئة، وتنفيذ المرحلة الرابعة لضم السوق السعودي لمؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة الثانوية

أعلنت شركة السوق المالية السعودية (تداول) اكتمال المرحلة الثانية والأخيرة من انضمامها إلى مؤشر إم إس سي آي للأسواق الناشئة، لتشكل بذلك 2.8% من إجمالي قيمة المؤشر. وقد تم انضمام السوق إلى مؤشر إم إس سي آي للأسواق الناشئة على مرحلتين في العام 2019م، والذي يضم 31 شركة سعودية، حيث تم البدء في تنفيذ المرحلة الأولى في 28 من مايو الماضي والمرحلة الثانية في 28 أغسطس من هذا العام. كما تم الإدراج الكامل للسوق السعودي في مؤشر "ستاندرد أند بورز داو جونز" يوم 23 سبتمبر 2019م، وكانت بداية المرحلة الأولى لترقية السوق السعودي إلى سوق ناشئة في المؤشر في 18 مارس 2019 بنسبة 50%. كما تم تنفيذ المرحلة الرابعة لضم السوق السعودي لمؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة الثانوية يوم الإثنين 23 سبتمبر 2019م، وكانت "فوتسي" قد أعلنت في مارس 2018م ضم السوق السعودي إلى مرتبة الأسواق الناشئة الثانوية عقب استيفائه لمتطلبات الانضمام على أن يتم ضم السوق على 5 مراحل بسبب حجمه الكبير. وتنتهي آخر مرحلة في مارس 2020، وسيشكل السوق السعودي نحو 0.25% من حجم المؤشرات العالمية لفوتسي و 2.7% من حجم مؤشر الأسواق الناشئة.

مجلس الوزراء يقر تعديل نظام السوق المالية

أقر مجلس الوزراء السعودي خلال الجلسة التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز يوم الثلاثاء 17-9-2019م تعديل نظام السوق المالية. وكانت المقترحات لتعديل النظام انطلاقاً من أهداف ومسؤوليات الهيئة، والمبادرات المنوطة بها تحقيقاً لأهداف وتوجهات رؤية المملكة 2030 وبرنامج تطوير القطاع المالي وبرنامج الريادة المالية مسترشدة في ذلك بأفضل الممارسات والتشريعات الدولية. وتهدف التعديلات على النظام إلى دعم تطوير مؤسسات البنية الأساسية للسوق المالية وتخفيض المخاطر، إلى جانب تمكين فئات جديدة من الأوراق المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية للسوق المالية، من خلال منح الهيئة الصلاحيات للترخيص لمؤسسات البنية الأساسية للسوق المالية، التي تشمل السوق المالية ومركز المقاصة ومركز الإيداع، بالإضافة إلى تنظيم مركز مقاصة الأوراق المالية، وتفعيل دوره في تادية مهامه والتزاماته ضمن مؤسسات البنية الأساسية للسوق المالية.

إطلاق خدمة وكيل الدفع لكافة المشاركين في السوق

أعلنت شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) عن إطلاق خدمة "وكيل الدفع"، كخدمة اختيارية للشركات والصناديق، وذلك ضمن خطط إيداع الاستراتيجية لتوفير حلول مبتكرة وفعالة لجميع مشاركي السوق وتماشياً مع المعايير العالمية. ويهدف إيداع من خلال هذه الخدمة إلى توفير خدمات متكاملة تسهل على المصدر إتمام الإجراءات المتعلقة بتوزيع المتحصلات النقدية للمساهمين مما يضمن سرعة إجراء التحويلات النقدية وتخفيض التكاليف على مصدري الأوراق المالية.

إطلاق الشهادة الدولية في إدارة الثروات والاستثمار المقدمة من المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار، والشهادة المهنية للإفصاح عن المعلومات لمصدري الأوراق المالية وصناديق الاستثمار في السوق المالية السعودية

استمراراً لجهود الهيئة في رفع المستوى المعرفي للعاملين في مجال إدارة الأصول وتحليل الاستثمار وتعزيزاً لقدراتهم الفنية، أعلنت الهيئة عن صدور قرار مجلس الهيئة بالموافقة على إطلاق اختبار الشهادة الدولية في إدارة الثروات والاستثمار المقدمة من المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI)، وتغطي هذه الشهادة أساسيات الاستثمار وتحليله، وتعد متطلباً للأشخاص المراد تسجيلهم في الوظائف واجبة التسجيل تحت نشاط الإدارة كمديري الصناديق، ومديري المحافظ الاستثمارية، ومحلي الاستثمار المرتبطين بهم اعتباراً من تاريخ 30/6/2020م.



التصنيفات الائتمانية للمملكة تبرز قوة ومرونة وموثوقية الاقتصاد السعودي

رحبت وزارة المالية بالتقارير الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني العالمية، ومنها (موديز)، التي أكدت تصنيف المملكة الائتماني عند مستوياتها السابقة، ما يعكس متانة اقتصادها ومرونته وقدرته على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، وانطلاقاً نحو بلوغ أهداف رؤية 2030 وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأكدت الوزارة أن محافظة المملكة والشركات السعودية الكبرى على مستويات متقدمة في التصنيفات العالمية، يبرهن فاعلية الاجراءات التي تقوم بها المملكة في إطار تعزيز النمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد أكدت الوزارة أن عجز الميزانية يقع ضمن خططها التي تم الإعلان عنها في الميزانية العامة للدولة للعام 2019م، وأن حكومة المملكة ملتزمة بزيادة تركيز الاستثمار في المجالات الرئيسية لرؤية المملكة 2030 وتواصل العمل لتحسين كفاءة وفاعلية الإنفاق، كما أن لديها واحداً من أقوى الاحتياطات في العالم، إضافة إلى أن الأصول المالية لها تفوق التزاماتها.

الأكاديمية المالية ومعهد CISI يبرمان اتفاقية شراكة إستراتيجية

أعلنت الأكاديمية المالية عن التعاقد مع المعهد القانوني للأوراق المالية والاستثمار (CISI) في مجال تطوير واستضافة اختباراتهم المهنية، وبأتي ذلك كجزء من تنفيذ إحدى مبادرات هيئة السوق المالية وهي (تطوير الاختبارات التأهيلية للأشخاص المسجلين). وسيساعد ذلك في رفع مستوى الاحترافية لدى جميع المشاركين وبالتالي تزويد المستثمرين بمزيد من الثقة والحماية، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تنمية ونمو قطاع السوق المالية في المملكة. يذكر أن معهد (CISI) هو أكبر معهد مهني في قطاع الأسواق المالية والاستثمار في المملكة المتحدة وفي عدد متزايد من المراكز المالية على مستوى العالم. كما أن اختبارات معهد (CISI) تم الاعتراف بها من قبل أكثر من 50 دولة، وتم عقد أكثر من 40,000 اختبار في أكثر من 80 دولة. وتعتبر الأكاديمية إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي التي تهدف إلى تعزيز القدرات المهنية والتقنية في القطاع المالي.

المملكة تنضم لمعيار نشر البيانات الخاص بصندوق النقد الدولي

أعلن معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبد الله الجدعان في 19 سبتمبر 2019م، انضمام المملكة العربية السعودية إلى المعيار الخاص لنشر البيانات SDDS لصندوق النقد الدولي، والذي يعتبر من أفضل الممارسات الدولية في مجال نشر البيانات المالية والاقتصادية للدول. وأشار معاليه إلى أن تقدم المملكة في مجال الشفافية والافصاح للبيانات المالية والاقتصادية يدعم جهود رفع كفاءة حوكمة وضبط المالية العامة، وتحسين مناخ الاستثمار، فضلاً عن تعزيز مكانة المملكة على المستوى الدولي، خاصة وأن المملكة على أعتاب تولي رئاسة مجموعة دول العشرين خلال العام القادم، مؤكداً بأن هذا المعيار سيساهم في توافر إحصاءات آنية وشاملة مما يؤدي إلى زيادة مستوى وصول البيانات للأسواق المالية للمساعدة على اتخاذ قرارات الاستثمار بالمملكة.



مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي

مؤشرات البرنامج	خط الأساس	الوضع الحالي	التزامات 2020
حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)	%18	%36	%28
عدد البالغين الذين لديهم حساب مصرفي (%)	%74	يقاس في 2020	%80
عدد الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية	-	يقاس في 2020	3
قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)	%2	%5.9	%5
نسبة تغطية أنواع التأمين (%)	(الصحي)%38 (المركبات)%45	يقاس في 2020	(الصحي)%45 (المركبات)%75
الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%12	%16.31	>=%22
نسبة التركيز في السوق لأكثر 10 شركات بحسب القيمة السوقية (%)	%57	%61.39	%55
حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)	%18	%47.83	>=%20
نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم (%)	%4	%8.58	>=%15
عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة من إجمالي عدد الشركات المدرجة (%)	%34	%42.36	>=%40
نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني (%)	%0	يقاس في نهاية عام 2019	%10
الحد الأدنى لقيمة الأسهم الحرة كنسبة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم (%)	%46	%47.60	>=%45
إجمالي المدخرات المحققة في منتجات الادخار، مليار ريال سعودي	315	يقاس في 2020	400
نسبة مدخرات الأسر على أساس منظم (%)	%19	يقاس في 2020	%29
نسبة الحسابات المصرفية التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكترونية (%)	-	%2	%10

برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية، التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية: لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي؛ ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنوع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. وسيحقق البرنامج أهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية، التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر: وزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، والهيئة العامة للإحصاء، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، وبلومبرغ، ورويتز إيكون.

*تم تنقيح وتحديث بيانات فروع المصارف الأجنبية العاملة في المملكة طبقاً للممارسات الدولية و دليل الاحصاءات النقدية و المالية في النشرة الإحصائية الشهرية لمؤسسة النقد

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. للاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني fsdp@mof.gov.sa أو مزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع التالي: <https://vision2030.gov.sa/ar/FSDP>